الفصل السادس

التجربة والدروس المستفادة

ان أية قراءة متأنية للنظام التربوى فى أية دولة من دول العالم ـ مثل الصين ـ تثير فى ذهن القارىء العديد من القضايا وتحفز على تسجيل بعض الملاحظات وتستدعى طرح العديد من التساؤلات الهامه والقضايا الحيوية ومنها :

* ان النظام التربوى فى أى مجتمع من المجتمعات هو وليد أو حصيلة للعديد من العوامل والمؤثرات التارخية والفلسفية والاقتصادية التى تحكم ذلك المجتمع وبالتالى فان فهم أى نظام تربوى عند أى مجتمع من المجتمعات لا يتحقق الا من خلال التعرف على تلك القوى ومن خلال الأطار الاجتماعى والسياق الثقافى الذى ينشأ فيه ذلك النظام . أى أن التربية فى أى مجتمع من المجتمعات تكون امتدادا طبيعيا للذاتية الثقافية لذلك المجتمع وترجمة صادقه لهويته الحضارية .

* اذا كنا نطلق على عصرنا الحاضر عصر التقنية والاتصالات والمعلومات ، فان أية محاولة للانغلاق أو الانعزال لم تعد مجدية أمام تدفق سيل المعلومات والتفجر المعرفى والثقافى الذى يغزو كل بيت ويوظف من أجل ذلك وسائط تقانية مثل الاقمار الصناعية وأجهزة الاتصال الالكترونية الحديثة المقروءة والمسموعة والمرئية .

* اننا نشهد فى عصرنا الحالى ـ وعلى المستوى الدولى ـ ما يمكن

أن يطلق عليه ظاهرة « لازمة التربوية » والتى تجتاح معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتتجلى هذه الأزمه التربوية من خلال عدم الرضا الذى تبديه الاوساط الاجتماعية المتعدده وذلك بسبب عقم الانظمة التربوية وعجزها عن الاضطلاع بأدوارها المتعلقه بتلبية احتياجات الافراد والاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية من الكوادر المؤهلة والمدربه بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وفشلها فى تحقيق سلام عالمى دائم . ولقد التقت أخيرا الحركات الاصلاحية عند هدف واحد وطلب واحد ألا وهو ضرورة احراء مراجعة شاملة وجذرية وعميقه للأنظمه التربوية من أجل اصلاحها بتطويرها وتجديدها لكى تكون اكثر عصرية وحداثه ومرونه أقدر على الأستجابه لاحتياجات الافراد والقيام بالوظائف الاجتماعية والانسانية الموكله اليها .

* ان مراجعة تاريخ حركات الاصلاح أو التطوير أو التجديد التربوى على المستوى العالمى تكشف لنا بوضوح بأن هذه الحركات تتصف – فى كثير من الدول – بالبطء الشديد وتجابه بالمقاومة العنيفه من مصادر وقوى متعددة ولأسباب ودوافع مختلفه . وأكثر تلك القطاعات مقاومة للتغير والتطوير والتجديد هو القطاع التربوى رغم أنه من المفروض أن يقود هذا القطاع حركات الاصلاح والتطوير والتجديد فى المجتمع بأكمله . لذلك يكون المدخل الرئيسى للتقدم فى اى مجتمع هو المدخل التربوى ، لأن صناعة المستقبل لاجيال أيه أمه انما يقررها نوع النظام أو البرنامج التربوى الذى تتبناه تلك الامة وتطبقة على أبنائها .

* من خلال الدراسة عن النظام التربوى فى ألصين يتكشف لنا بوضوح أن القضايا والمشكلات والاهتمامات التربوية هى فى معظم دول العالم المشكلات ذاتها وهى نفسها التى تتمحور حولها المؤتمرات والندوات وتشكل من أجلها اللجان وتجرى حولها الدراسات من قبل المنظمات والمؤسسات والهيئات التربويه الدولية والاقليمية والوطنية .

لذلك برزت فى السنوات الأخيره عدد من القضايا التربوية التى أخذت تشكل محاور اهتمام وأولوية عند السلطات التربويه فى الصين ، وتم ترجمة هذا الاهتمام من خلال القرار الذى اتخذته الحكومة الصينية فى شهر مايو ١٩٨٥ بالموافقة على اجراء اصلاح تربوى شامل فى الصين من أجل الوصول الى مصاف الدول المتقدمة فى مجال التطور الاجتماعى والاقتصادى وذلك فى النصف الاول من القرن الحادى والعشرين .

* لذلك كله كان من المفيد ونحن فى ختام تلك الدراسة ان نتعرف على الكيفية التى واجهت بها الصين العديد من المشكلات والتحديات التربوية والاسلوب الذى انتهجته فى التصدى لها ومعالجتها ، والى أى مدى حققت الصين التطوير والتجديد التربوى ؟ وما هى محاور الاهتمام والاولويات التى أعطتها الصين أهمية فائقة والتى تشكل محاور الاهتمام أيضا من قبل جميع دول العالم ومنظماته وهيئاته ومؤسساته ؟

وبعد هذا الاستعراض للجوانب السلبيه والايجابية فى التجربة التربوية الصينية تأتى الى بيت القصيد من تلك الدراسة وهو قوى الاستفادة من تلك التجربة ، وما هى الدروس التى يمكن أن تثرى مهجوداتنا لتطوير وتحديث وتجديد النظام التربوى فى بلادنا وتقويمه ومراجعته وتوضيح موقعه على الخريطة التربوية .

أولا : دراسة تقويمية للتجربة

* بعض المشكلات والتحديات :

اذا كان الشعب الصينى يهتم فى الوقت الحاضر ببناء الصين القوية الحديثة فان من أهم القطاعات التى يبذل الصينيون فيها الجهد الاكبر هو قطاع التربية التى يقع عليها العبء فى برنامج التحديث والتطوير ، فمنذ نهاية هذا القرن حدد الصينيون أهدافهم وسجلوا نموا مطردا فى

جميع المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية ، كما تعمل الصين لمضاعفة انتاجها بحيث يزيد فى الميادين الصناعية والزراعية المختلفة حتى تصبح الصين واحده من اكبر الدول انتاجا فى العالم ويبلغ التطور الاقتصادى أوجه خلال الخمسين سنه الأولى من القرن الواحد والعشرين عند الاحتفاء بالذكرى المائه لتأسيس الجمهورية الشعبيه الصينية ، ولتحقق مستوى يقرب من مستويات البلد ان المتقدمة . ولتحقيق هذه الاهداف لابد من اعداد الكوادر الفكرية والقوى العاملة من فنيين متدربين فى مختلف المستويات والمجالات ومن عمال مهره ومثقفين فى الميادين الصناعية والزراعية والتجارية والحرف والمهن الاخرى ، لذلك تعتبر الحكومة الصينيه عملية تطوير التربيه والتعليم من الاولويات والسياسات الاستراتيجيه الثابته طويله الأمد . وقد قضت الدولة سنوات عديده فى اعادة تعديل واصلاح وتقويم النظام التربوى من أجل بناء الحضارة المادية والروحية للشعب الصينى كما سبق أن أوضحنا ، لكن الطريق لم يكن ميسورا فقد واجهت عملية تحديث وتطوير التعليم العديد من المشكلات والعقبات والتحديات التى يمكن توضيح بعضها فيما يلى :

١ ـ الصراعات الداخليـــة : (*)

شهدت عملية تحديث التعليم فى الصين الصراع الكبير بين النظام التربوى الذى وضعه الرئيس « ماو » ومخالفيه وذلك على هذا النحو :

ـــ عارض البعض سياسة « ماو » فى استخدام الخبرة التربوية للمناطق القديمة المحررة ، كما بدت بعض المقاومات من الخط الرأسمالى الذى تزعمه « لوشيانج » أمام دفاع الرئيس «ماو» عن السياسة التربوية البروليتارية وتطوير النظرية التربوية الماركسية .

---

* انظر الفصل الخامس

ـــ فى عام ١٩٥٩ كانت الدعوة اليسارية قد عمت البلاد محطمة حملة الانتهازيه الشرسه التى قادها « بنج تى هواى » وحققت طفرة كبرى فى الاقتصاد القومى ثم كانت الثورة التعليمية الكبرى ضـــد المنادين بالرجوع الى خط التعليم التقليدى الذى يتزعمه «ليوتشاتشى» .

ـــ فى مارس وفى مؤتمر « تشنج تو » نقد الزعيم « مـــاو » تصرفت « ليوتشاوتس » لطرحه نظام السوفيت ، مطالبا بالاستقلالية بالتفكير والبحث عن الهوية الصينية .

ـــ فى يوليو ١٩٦٢ هاجمت Lu — Ting — i الثورة التعليمية واوضحت بعض السلبيات فى النظام التعليمى مثل انخفاض مستوى الطلاب وعدم حزم الادارة وارتجاليه التغيير ، واقترحت الجماعة العودة للنظام الرأسمالى فى التعليم وبالفعل تم اعداد برنامج تعليمى لارجاع الرأسمالية (اللائحه السوداء) .

ـــ وفى مؤتمر المائدة المستديرة فى فبراير ١٩٦٢ دافع البعض عن كل ما هو أجنبى وتجديد كل ما هو قديم ، وقد جندوا الخبـــرة التعليمية لعقلاء الطبقة الوسطى وعاملوهم بصفة ملكيه . كما تمـــت معارضة قوية لوقف دراسة أعمال الزعيم « ماو » (٦٧) .

ـــ كما ظهر الصراع بين الفكرين البروليتارى والبورجوازى فى قيادة العملية التربوية فالتربية من وجهة النظر البروليتارية يجب أن تكون تحت قيادة الحزب الشيوعى بينما المبـدأ البرجـوازى يرى أن التربية لا يمكن توجيهها الا بواسطة الخبراء من رجال التربية (٦٨) .

ـــ واذا كانت السـنوات الثـلاث من ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ قد تميزت بتقلبات مناخية عنيفه أدت الى سوء الحاصلات الزراعية وظهور بعض

---

(٦٧) Pete Seybolt. op. cit. p. 46.

(٦٨) peter Manger & Other, op. cit. p. 19.

المشكلات الاقتصادية الى جانب قطع الاتحاد السوفيتى لكل مساعداته ، فان ذلك أعطى الفرصة للمعـارضين السياسين للزعيم « ماو » ان ينتقدوا سياسـته من جميع النواحـى امتـدادا للصراع الطبـقى بين البرجوازية والبروليتارية والذى وصفه « ماو » بانه لن ينتهى حتى تختفى الطبقات تماما (٦٩) .

ـــ وقد وصف الرئيس « ماو » النظام التعليمى فى حديث له عام ١٩٦٤ بأنه يواجه الكثير من المشاكل ومنها المذهبية ، وأن النظـام التعليمى فى حاجة الى اصلاح كبير لكنه من الصعب ـ كما قال مو ـ تحقيق تغير فعال لأن كثير من الناس سوف يعارض ذلك واضـاف « ماو » بأن الثورة الثقافية لايمكن فهمها الا من خلال القوى الطبقية التى تفرض التحول من الثقافه البرجوازية الى الاشتراكية وهـم : البرجوازيون القوميون التقليديون الذين أممت الحكومة ممتلكاتهـم ومازالوا كأشخاص ليس لهم تأثير . الاغنياء السابقين من فلاحى الطبقة المتوسطه وفوق المتوسطه وهم أساس الافكار البرجوازيه الملكيه ـ المثقفون البرجوازيون وهم الذين يكونون التهديد الحقيقى ـ ثم الزمرة المنشقة داخل الحزب الشيوعى الذين اتبعوا خط خروشوف (٧٠) .

ـــ وفى منتصف الستينات أصبح الوضع الداخلى يثير النقـد واصبح الخط مزدوج بسبب تهديد الغزو الاجنبى ، فالولايات المتحدة قد أشعلت حرب فيتنام فى عام ١٩٦٥ وبدأت ضرب الشعب بالقنابل فى فيتنام الشماليه وقرر المراسلون القريبون من البيت الابيض بأن الغرض الأساسى للحكومة الامريكية هو الصين وأن فيتنام ليست الا مرحلة من

---

(٦٩) peter Manger & op . Cit .

(٧٠) Ibid.

الهجوم العسكرى المسلح ، لذلك كان من الضرورى أن تتحد كل القوى الاجتماعية (٧١) .

ـــ وصبح الصراع واضحا عندما كتبت « نهيا يوان تز Nieh Yaun Tzu ـــ مدرسة الفلسفة بجامعة بكين مقالا صحفيا هاجمت فيه رئيس الجامعة لمنعه مناقشة مسرحية « يوهانز Wu Han's play»: « ليس بمنعك الجماهير من عقد اجتماعيات موسعه وعدم تعليق اعلانات ... فانك تقمع ثورة الشعوب ولا تسمح لهم بالنهوض ... اننا لا نسمح بذلك أبدا » وأذيع ذلك على الامة طبقا لتعليمات « ماو » والتى سماها الخطه الماركسيه اللينينية الاولى والتى اتبعها نقد لاذع من طلاب جامعة تشنجهاو Tsinghuo لرئيسهم الذى كان عضوا فى اللجنة المركزية كما كان وزيرا للتعليم العالى وكذلك ثورة ضد الفكر البيروقراطى الذى قاده ليوشاوشى Lui shai — chi واتباعه والذى أصبح منتشرا فى اجزاء كبيره من البلاد حتى أصبح ذو مستوى قومى (٧٢) .

ـــ كما نشرت جريدة People's Daily مقالا تنادى فيه بتغيير شامل فى نظم التعليم وهاجمت طريقه قبول الطلاب على أساس الامتحانات كما تشترط الفلسفه البرجوازية وليست البروليتارية فهى تضع درجات المدرسة فى الاعتبار مما يمنع الكثير من أبناء العمال والفقراء وفلاحى الطبقة تحت المتوسطة والكوادر الثورية وجنود جيش الثورة وابناء الشهداء ويفتح الباب على مصراعيه للبرجوازيين ليربوا أجيالهم الناشئه (٧٣) .

---

(٧١) peter Manger op. cit. p. 22.

(٧٢) Ibid, p. 25.

(٧٣) Ibid.

ومهما كانت النتيجة التى انتهت اليها الصراعات الداخليه وما كان لها من آثار واضحه على الصراع بين النظام التربوى الذى وضعه « ماو » ومخالفية ، فان النظريات التربوية التى وضعت مبكرا ظلت باقيه الى جانب البنيان التربوى الذى وضع ١٩٨٥ ثم الموافقة على اجراء اصلاح تربوى شامل فى الصين فى شهر مايو ١٩٨٥ ٠

٧ ـ الاهتمام بالكم على حساب الكيف :

ـــ فى يوليو ١٩٨٦ أخذت الصين تنفذ قانون التعليم الاجبارى لمدة تسع سنوات فى المرحلتين الاعدادية والثانوية بهدف اعداد الموظفين ذوى المثل العليا والاخلاق الحميدة والثقافة ، والذين يلتزمون بالنظام ، وبذلك ترفع الكفاءات لكل الأمه من خلال النمو الشامل خلقيا وعقليا وبدنيا وجماليا وعمليا فى التعليم أما قبول بعض التلاميذ المؤهلين فى الجامعات والمعاهد العليا فما هو الا جانب واحد من هدف التربيه الأساسيه لاهدفها الكمل ٠ ولذلك لا يسمح بتحويل التربيه الأساسيه الى تربية لمجرد القبول ، ناهيك عن تحويل المدارس الابتدائيه والمتوسطة الى فصول أوليه للجامعات (٧٤) ٠

ـــ وكان الاتجاه نحو السعى وراء نسبة القبول عقبه فى طريق التنفيذ الشامل لسياسة الدولة التربوية اذ أنه لا يهتم الا بالتربية العقلية ويهمل التربية الاخلاقية والبدنيه والجمالية ، لا يهتم الا ببعض المدارس الجيده الظروف وبعض التلاميذ الممتازين ويهمل معظم التلاميذ ، هذا الاتجاه لا توجد آثاره فقط فى المدارس بل توجد أيضا فى الاجهزة

---

(٧٤) دنغ يو هونغ ، التعليم فى المرحلتين الاعداديه والثانوية ٠٠ الى أين يتجه ، مجلة بناء الصين ، العدد (٨) بكين ، عام ١٩٨٧ ، ص ٢١ ـ ٢٢ ٠

الاداريه للتعليم ، لا توجد آثاره بين العاملين فى التعليم فقط ، وانما توجد أيضا بين أولياء الأمور وفى المجتمع ، وفى رأى هؤلاء الناس أن المقياس الوحيد فى تقييم المدارس هو نسبة القبول فى الجامعات والمعاهد العليا . ولزيادة هذه النسبه يضغط أولياء الأمور والرأى العام على المدارس فيضغط مديرو المدارس على المدرسين الذين يضغطون بدورهم على التلاميذ حتى لا يعرف الأخيرون الا الانهماك فى قراءة الكتب ويهملون الرياضة وهواياتهم ويرزحون أعباء الامتحانات المتكرر . الامر الذى يكبح مواهب التلاميذ ويحول دون تنمية قدراتهم الخلاقه . واذ كان عدد المدارس المتوسطة والابتدائيه فى الصين قد بلغ ٩١٣ ألف وعدد التلاميذ فيها اكثر من ١٨٠ مليون تلميذ وتلميذه أى تحتل نسبه التلاميذ خمسا من تعداد سكان البلاد ، فمن المستحيل أن يدخل كل هؤلاء التلاميذ فى الجامعات والمعاهد العليا ، لا يمكن ذلك اليوم أو مستقبلا . كما أن البناء الاقتصادى لا يحتاج الى العلماء والفنيين من الدرجات العالية فحسب ، بل يحتاج أيضا الى اعداد كبيره من الفنيين من المستوى الأول والمتوسط كما أثبتت ذلك التجارب العملية فى مختلف البلدان فى العالم (٧٥) .

ـــ ان التعليم فى الصين قد تعرض للتخريب الشديد فى « الثورة الثقافية » فلم تقبل الجامعات والمعاهد العليا الطلبه خلال سنوات عديده ، كما ألغى نظام القبول فيها . أما المدارس المتوسطه فالغى منها معظم المدارس ارهنية الفنية الثناوية ، ولم تبق المتساوية لجميع وقيل أن الهدف فى ذلك هو اتاحة فرص الدراسة المتساوية لجميع التلاميذ . وبعد انتهاء العشر سنوات المضطريه أعيد نظام القبول فى الجامعات والمعاهد العليا عام ١٩٧٧ فانتعش التعليم فى الصين الا أن

---

(٧٥) دنغ يو هونغ ، مرجع سابق ص ٢٢ .

التعليم المهنى والفنى كان يتطور بسرعة بسيطة بلغ عدد المشتركين فى امتحان القبول فى تلك السنة فى كل البلاد حوالى ٨٥ر٥ مليون تلميذ الا أن الجامعات والمعاهد العليا لم تقبل الا ٢٧٠ الف منهم فقط وبعد ذلك كان عدد المشتركين فى امتحان القبول فى كل سنه عدة ملايين خلال السنوات التاليه ، الا أن نسبة القبول لم تزد الا قليلا عما فى عام ١٩٧٧ فشبه البعض هذ الوضع على أنه « ملايين من الجيش الجرار يعبرون جسرا ضيق وحيد الخشبة » وفى هذه الحالة كان لابد من اعادة التدريب لعدد كبير من حاملى الشهادة الثانوية الذين لا يعرفون الاعمال الفنيه ولا المعارف لشخصيه مما أدى الى اسراف كبير وانفصال التعليم عن الاعمال الانتاجيه وعن حاجه المجتمع ، فهبت المناطق المختلفة تعمل على اعادة تنمية التعليم المهنى الفنى (٧٦) .

ـــ وبالرغم أنه لم يمض الا عدة سنوات على بداية تطوير التعليم المهنى الفنى الا أنه شهد تطورا سريعا ، اذ ازدادت نسبة التلاميذ فى المدارس المهنيه الفنيه الى ٥ر٣٧٪ من جملة التلاميذ فى المرحلة الثانوية عام ١٩٨٦ مقابل ٥٪ فى عام ١٩٧٨ ، وفى مدينتى بكين وشانغهاى وبعض المدن الاخرى فى مقاطعات لياونينغ وشاندونغ وأنهوى وجيا نغو ، تجاوزت هذه النسبة ما فى المدارس العامه حتى تعددت ٦٠٪ وعلى هذا الشكل تستطيع التربية فى المرحلتين الاعدادية والثانويه أن تسد حاجة المتجمع جزئيا من جهة وتخفف من حدة التنافس فى امتحان القبول فى الجامعات والمعاهد العليا من جهة أخرى .

واليوم لم يتم الاصلاح بعد فى هيكل التعليم الاعدادى والثانوى ومازالت المدارس الفنيه والمهنية الثانوية فى حاجة الى التوسيع حيث يرى « ليون بين » نائب رئيس لجنة الدولة للتربية والتعليم أنه يجب

---

(٧٦) دنغ يو هونغ ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

زيادة نسبة التلاميذ فى المدارس المهنية الفنية المتوسطة لتتساوى مع المدارس العامة فى عام ١٩٩٠ (٧٧) .

ـــ ان التعليم فى الجامعات والمعاهد العليا قد شهد تطورا مضطردا ايضا خلال العشر سنوات الاخيره تمشيا مع تحديث الوطن ففى عام ١٩٧٧ حين أعيد نظام القبول كان عدد الجامعات والمعاهد العليا فى الصين ٤٠٤ جامعات ومعاهد ، أما اليوم فقد بلغ العدد ١٠٥٤ منها ونسبة القبول فى عام ١٩٧٧ كانت ٤ر٦٦٪ ازدادت الى ٢٧ر٧٤٪ عام ١٩٨٦ الا أن مستوى الخريجين لم يسر بنفس لدرجه (٧٨) .

٣ ـ مشكلة اللغة الصينية :

ارتبط اصلاح التعليم باصلاح اللغة الصينية ، فقد كانت الكتابة الصينية عبارة عن رموز تمثل افكارا وليس اصواتا ، ولم يكن هناك حروفا ابجدية ، وهناك كلمات تتكون من شرطتين فقط أو شرطة واحدة بينما توجد كلمات قد يصل تركيب كل منها الى اكثر من ٣٧ شرطه ، ونتيجة لذلك ظهر للبعض أن عملية تعليم القراءة والكتابة عملية ميئوس منها ، بل وصل ذلك الى الحد الذى طالب فيه أحد الكتاب العظام الى الغاء الكتابه الصينية « اذا لم تلغ الكتابة أشكال الكتابة الصينية سيودى ذلك الى فناء الصين .. » وطالب البعض بتاليف أو اتخاذ حروف ابجدية وتهجى كل كلمه مع صوتها وهذا ما يسميه غالبيه الصينيين Latinization وبعد أن يتعلم الفرد الحروف الأبجدية والواعد الأساسية للهجاء والنطق يستطيع أن يقرا الجرائد وكتابة خطابات بحروف رومانيه وذلك فى مدة اقصاها أسبوعا أو أسبوعين

---

(٧٧) نفس المرجع .

(٧٨) دنغ يو هونغ ، مرجع سابق ؛ ص ٢٥ .

كما أن استخدام الصوتيات فى اللغه الصينية يجعلها لغـة عالمية . كمـا اتخذت اجراءات كبيره نحو تبسيط اشكال الكتابة الصينية بدءا من يناير ١٩٥٦ وبدأ التدريس بها فى المدارس الابتدائيه بعد أن تم تدريب المعلمين فى مركز تدريب اللغة القومية (٧٩) .

● **علامـــات على الطريق :**

ان الحديث عن المشكلات والعقبات لا يلغى الكثير من الجـوانب الايجابية والعلامات البارزه على صريق التنميه التربوية فى الصـــين التى يمكن ايجاز بعضها فيما يلى : (٨٠)

● غطت جوانب التطوير أبعـادا مختلفة للنظام التربـوى فى الصـــين مثـل :

ـــ نقل مسئولية تطوير التعليم الابتدائى الى السلطات المحلية فى المناطق والاقاليم .

ـــ توفير التعليم الالزامى لمدة تسع سنوات تطبيقا لالزامية التعليم

ـــ اعادة تنظيم بنية التعليم الثانوى وتطوير محتوى البرامـج والمناهج منـــه .

ـــ الربط بين التعليم المدرسى وبين العمل اليدوى الانتاجى وربط المدارس بالمصانع والمزارع واقامة المصانع والورش فى المدارس وتخفيف التركيز على التعلم للتعلم ذته .

ـــ تطوير التعليم المهنى والفنى وربطه بعالم العمل والانتـــاح (التدريب أولا والوظيفة ثانيا) .

---

(٧٩) انظر الفصل الخامس .

(٨٠) تطور التربية فى الصين ، مرجع سابق ص ١٢ ـ ١٣ .

ـــ الغاء وزارة التربية والتعليم وتشكيل اللجنه الوطنية للتربية بدلا منها وذلك بهدف تحقيق مبدأ اللامركزية فى ادارة التعليم والغاء البيروقراطية الادارية وتسهيل مهمه القيادة التربوية .

ـــ تقليص الدور الاكاديمى فى قيادة المدارس والجامعات وتغيير القيادة التقليدية فيها وتشكيل لجان من بعض أعضاء المجتمع المعنيين والمدرسين والطلبة وذلك بهدف تحقيق مبدأ المشاركة العامة فى ادارة المؤسسات التربوية .

ـــ تطوير برامج اعـــداد وتدريب القيـادات التربوية والمعلمين والاهتمام بمهنه التعليم والاحتفاء بالمعلم تعبيرا عن التقدير لـــدوره والاعتزاز بوظيفتة .

ـــ اصلاح التعليم العالى وتطويره وتوسيع فرص الالتحاق بـــه والتنسيق والتعاون فى تنفيذ البرامج والمشروعات التربويه والتركيز على الجوانب العلميه التطبيقية وتوسيع قاعدة سلطة صناعة القرارات فيه واحكام ربط مؤسسات التعليم العالى بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع وتوظيف البرامج والمشروعات والبحوث التربوية فى خدمـة المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ـــ الاهتمـام ببرامـج تعليم الكبار سواء على مستوى التعـليم الأبتدائى أو الثانوى أو العالى واعتبـار هـذه البرامج من الاهـــداف الاستراتيجية التى تركز عليها التربية الصينية كما وكيفا .

ـــ الاهتمام بالبحث العلمى فى القطاع التربوى والتأكيد عـلى اجراء البحوث التربوية أساسا للتطوير والتحديث التربوى .

ـــ الاهتمام بتطوير وتحسين الاختبارات المدرسية والغاء اختبارات القبول فى المدارس الابتدائية والثانوية لضمان تدفق الطلبه عليهـــا واتاحة الفرص المدرسية المتساوية للجميع .

ـــ زيادة الدعم المالى من قبل الحكومة والسلطات الاقليمية لقطاع التربية لتمكينة من الاضطلاع بالوظائف المناط به .

● واذا كانت الصين قد واجهت بعض المشكلات والتحديات التربوية وانتهجت أسلوبا معينا فى التصدى لها ، فان ذلك لا يقلل من أهمية التعاون الدولى وضرورة تبدل الخبرات ، وبمراجعة القضايا التى اعتبرتها الصين محاورا للاهتمام وأعطتها الاولوية فى التطوير نجد أن تلك القضايا هى نفسها التى تشكل محاور الاهتمام من قبل جميع دول العالم ومنظماته وهيئاته ومؤسساته التربوية الدولية والاقليمية والوطنيه ، فقد ركزت منظمة اليونسكو اهتمامها على القضايا التربوية التالية :

ـــ التعليم الاساسى والزامية التعليم .

ـــ تنظيم التعليم الثانوى وربطة بالعمل والانتاج (تمهين التعليم)

ـــ تدريب العاملين فى حقل التعليم من اداريين ومعلمين .

ـــ تحديث الادارة التربوية .

ـــ تطوير البنى التعليمية والتطوير النوعى .

ـــ التعليم العالى من أجل التنمية .

ـــ تحقيق ديمقراطية التعليم .

ـــ النهوض بنوعية التعليم وتطويعه لحاجات المجتمع .

ـــ التركيز على برامج محو الامية وتعليم الكبار .

ثانيا ـ الدروس المستفادة

وبعد هذا الاستعراض لتجربة الصين فى التنمية التربوية ، ومعالجة بعض القضايا والاولويات المرتبطة بها تأتى الى ختام تلك الدراسة

باستخلاص بعض الدروس المستفادة من تلك التجربة فى تطوير نظامنا التعليمى والتغلب على بعض مشكلاته وتحدياته ٠

(أ) تجربة محو الأمية وتعليم الكبار

لقد بدأت معمكتنا مع الاميه عام ١٩٢٢ بجهود اهلية مبعثرة وظلت كذلك حتى عام ١٩٤٤ اذا انتقلت مسئولياتها الى الدولة بصدور القانون رقم ٢١٠ لسنه ١٩٤٤ ثم وضعت خطة شامله للعمل عام ١٩٦٣/٦٢ الى أن صدر القانون رقم ٦٧ لسنه ١٩٧٠ بشأن تنظيم العمل فى مشروع تعليم الكبار ومحو الامية ، واعتبرت المادة الاولى من القانون تعليم الكبار ومحو الامية مسئولية قوميه سياسية الهدف منه تعليم المواطنين الأميين ورفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا ٠٠ والقت هذه المادة مسئولية التنفيذ على التنظيم السياسى من خلال وزارة التربية والتعليم وغيرهما من الأجهزة والمنظمات العرالية والنقابين (٨١) ٠ ورغم كل هذه الجهود ، فمازالت نسبه الامية حوالى ٤٩ر٤٪ حيث يصل عدد الاميين الى ١٧ر١٦٠ر٦٢٤ أمى عام ١٩٨٦ (٨٢) ٠ وان كنا لانقلل من الجهود المبذولة خلال الاعوام الماضية فقد كان حجم الأمية عام ١٩٣٧ ٩ر٨٨٥ر٢٨٠ بنسبه ٢ر٨٥٪ ، وفى عام ١٩٤٧ أصبح ١٠ر٤٠٧ر٩٧٥ بنسبة ٥ر٧٤٪ ، وفى عام ١٩٦٠ أصبح ١٢ر٥٨٧ر٦٨٦ بنسبة ٦٣٪ ، وفى عام ١٩٧٦ صار العدد ١٥ر٠٩٤ر٠١٥ بنسبة ٣ر٥٦٪ ثم أصبح عدد الاميين حسب

---

(٨١) فرغلى جاد احمد ، اقفلوا الصنابير قبل التدابير ، جريدة الأخبار ، القاهرة العدد ٨٧٩٠ السنه التاسعة والعشرون ، اغسطس ١٩٨٠ ، ص ٥ ٠

(٨٢) وزارة التربية والتعليم ، اعداد من محيت اميتهم من عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى عام ١٩٨٦/٨٥ ، القاهرة ، الادارة العامة لتعليم الكبار

النتائج الأوليه لتعداد عام ١٩٨٦ حوالى ١٧ر١٦٠ر٦٢٤ بنسبة عـــامه ٤ر٤٩٪ تزيد بين الاناث لتصل الى ٨ر٦١٪ وتقل بين الذكور لتصـل الى ٨ر٣٧٪ (٨٣) ٠

واذا عرفنا ان معركتنا مع الأمية منذ اكثر من ستين عاما ولـم تنته بعد ، فاننا بحاجة ماسة الى تطوير أساليبنا وأسلحتنا فى حرب الأمية بالشكل الذى يتلاءم وبناء الانسان القادر على خوض معـارك التنمية ، وبالسرعة التى تتفق وضرورة القضاء على هذا المرض الذى يقف فى طريق تقدمنا ٠ وفى هذا المجال يمكن الاستفادة من تجربة الصين كمـــا يلى :

١ ـ ربط برامج محـو الأمية بالتجمعات الحرفية وقتا ومنهجـــا وأسلوبا فتلتزم الجمعيات الزراعية بمحو أمية الفلاحين ، وتنظم المصانع دورات لمحو أمية العاملين بها وتقوم المؤسسات الحكومية بمحو أميـة عمالها مدة زمنية محددة ، أما المناهج فتكون مرنه بحيث تتلاءم مـع احتياجات الدارسين كأن تبدأ بكتابة اسمائهم وأسماء العدد والآلات التى يستخدمونها على أن يرتبط ذلك بالتدريب الحـرفى والمهنى فيشـعر الدارس بالاستفادة المهنية الى جانب تعلم القراءة والكتابة الى جـانب اختيار الوقت المناسب لكل حرفة أو صناعة ٠

٢ ـ ربط محو الأمية بالحوافز والعلاوات التشجيعية واســتصلاح الأراضى أو تمليكها او الترقيه سواء بالنسبة للدارسين او بالنسـبة لمن يقومون بمحو الامية أو يؤدون خدمات تطوعيه تساعد على ذلك ٠

٣ ـ اتخاذ اجراءات عاجلة وسريعه لاصلاح التعليم الابتـــدائى

---

(٨٣) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، التعداد العـــام السكان والاسكان والمنشآت ، النتائج الاولية ، ١٩٨٦ ص ٥٠ ٠

وتحقيق الالزام تحقيقا كاملا لأن الغير مستوعبين بالتعليم الابتـــدائى والراسبـن والمتسربين منه يمثلون المنابع الرئيسية لتغذية جيش الأمية . الى جانب وضع الحلول العاجله لمشكلة التسرب من فصول محو الامية ، فقد بلغت هذه النسبة حوالى ٦ر٣٧٪ فى عام ١٩٨٣ ، ثم تناقصـــت الى ٨ر٣٥٪ عام ١٩٨٤ ، والى ٩٥ر٣١٪ عام ١٩٨٥ والى ٢٩ر٢٥٪ عام ١٩٨٦ والى ٥ر٢٢٪ فى دورى يناير ويونية عام ١٩٨٧ (٨٤) .

٤ ـ اتخاذ اجراءات صارمه لاجبار الأميين على الالتحاق بالفصول التى تكبد الدولة عناء انشائها ، ويتغيب عنها الكثير رغم وجود الحوافز ومن هذه الاجراءات :

ـ قصر استخراج جميع أنواع الرخص وكذا السجلات التجاريـه والبطاقات الضريبية وغير ذلك من المعاملات على من يجيدون القراءة والكتابة .

ـ حرمان الأميين من تأشيرات الخروج للخارج مهما كانت الأسباب .

ـ الغاء التعامل بالاختام والبصمات فى مكاتب البريد والبنـــوك وغيرهمـــا .

ـ قصر الترشيح للانتخابات او التصويت فيها على من يجيدون القراءة والكتـــابة .

ـ اعطاء مهلة للاميين بايقاف علاواتهم مالم يتم محـــو أميتهم خـــلال مدة معينـــه .

٥ ـ وضع الأساليب الكفيله بتتبع الأميين بعد تخرجهم من فصول محو الأمية وارسال المزيد من البرامج على عناوينهم وعقد الامتحانات الدورية حتى لا يرتدون للأمية نتيجة اهمالهم أو حصولهم على اللخصة .

---

(٨٤) وزارة التربية والتعليم نتائج امتحانات محو الامية للسنوات ٨٢ ـ ١٩٨٦ ، مرجع سابق .

٦ ـ واذا كان الحزب الشيوعى الصينى قد اتخذ خطوات هامه نحو تصفية الأمية خلال فترة تراوحت ما بين ٥ ـ ٧ سنوات ، فـان تحديا مثل ذلك يمكن ان يتبناه الحزب الوطنى الديمقراطى والاستفادة من تجربة الصين فى صورة :

ـ تخصيص ساعة او ساعتين فى كـل مؤسساتنـا لتعليم الأميين وتثقيفهم ورفع مستواهم المهنى والحرفى على أن ترتبط كل هذه المؤسسات والتنظيمات بخطة عامه يسهل متابعتها وتقويمها .

ـ انشاء مدارس ثابته غير المدارس الرسميه يمكن أن تسمى « مدارس وقت الفراغ » تعمل بعد أوقات العمل من الثانية وحتى العاشرة مسـاء يلتحق بها من يشاء من الأميين أو انصاف المتعلمين ، على أن تؤهل تلك المدارس لدراسات أعلى يمكن انشائها لتعليم الكبار حتى مسـتوى التخصصات المختلفه المعادله للدرجات العلميه الرسميه .

ـ ربط برامـج تدريب المهنى المختلفه بتعليم القراءة والتثقيف على ألا يتم تعيين الخريجيين الا بعد الوصول لمستوى ثقافى وتعليمى معين الى جانب المهارات الحرفيه والمهنيه .

ـ التعليم المستمر لخريجى مدارس محو الأمية وتعليم الكبار من حيث البرامج التعليمية والثقافية عن طريق التليفزيون والاذاعة أو ارسال الكتب والبرامج عن طريق البريد ثم عقـد الامتحانات لهـم لتحديـد مسـتواهم .

(ب) المدرسـة المنتجـة

النظرة الاقتصادية لحديثه للتعليم تعتبر أن كل انسان على هذه الارض « ثروة » ورأسمال لأن كل استثمار فى تنمية هذا الانسان وتجويده

وتحسين نوعيته بالتعليم والتدريب والتغذية والرعايه الصحية والاجتماعية والثقافية والمسكن والملبس الملائمين والممارسة الديمقراطية وتنشـــيط البحث العلمى لزيادة التعرف على طبيعتة هو افضل استثمار آخر سواء كان زراعيا أم صناعيا أم تجاريا ، وبالتالى فان الحقيقة تبدو واضـحة جلية بأن الانتاج التربوى هو أساس أى انتاج آخر بل وشرط ضـرورى لاتمام هذا الانتاج بالنجاح والدقه المطلوبين ... فالتعليم يعمل على تزويد الفرد بالمهارات الفنيه والادارية اللازمه وتنمية القدرة الذاتيـــه العلميه والتكنولوجية مما يؤدىَ الى تنمية القدرة الابتكاريه ذات الاثر المضاعف فى النماء والتقدم (٨٥) .

لذلك ظهرت كثير من المفاهيم والمصـطلحات مثل « المدرســة المنتجة » و « دالة الانتاج التربوى » وذلك فى ضوء رواج اقتصاديات التعليم واعتبار المدرسة منتجة بقدر زيادة نسبة الناتج النهائى للتعليم أو مخرجاته ومالها من عوائد فردية واجتماعية واقتصادية الى مدخلاته وما وراء هذه المدخلات من موارد فى مدى زمن معين ، وبقدر ما تكون هذه النسبة عالية يكون الحكم على المدرسة بأنها اكثر انتاجا . وهكـذا تعتمد المدرسة المنتجة على التعليم كصناعة تحويلية مثلها مثل ســائر الانشطه الانتاجية قابله للكسب والخسارة ، ويكون الناتج النهائى افراز متعلم يخطو من داخل المدرسة أو الكليه أو خارجها حاملا معه مؤهـلا بقدر انجازه ومعبرا بهذا المؤهل عن امكانية العمل والاسهام فى تنميه المجتمع (٨٦) .

---

(٨٥) فرغلى جاد احمد ، المدرسه المنتجه ضرورة تنمويه ، جريدة الجمهورية القاهرة ، ٣ مايو ١٩٨٦ ، ص ٥ .

(٨٦) نفس المرجع

وفى ضوء هذا المفهوم ربطت الصين بمهارة فائقه بين التعـــليم والعمل المنتج وبرزت العلاقه بين ما يدرس فى الحجرة المدرسية وسوق العمل والانتاج وذلك لتقليل الفجوة بين الريف والحضر وبين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، وقامت الكميونات بمكنة كثير من الأعمـــال فى الحقل وانشاء المشروعات من خلال مشاركه الطلاب فى تلك المشروعات الى جانب المصانع والمزارع التى تديرها المدارس ويتدرب بها الطلاب ، وبذلك يجمـع الطـلاب بين النظرية والتطبيق ويكتســبون الخبرات والمهـــارات المنتجه (٨٧) .

ولما كان تعليمنا المصرى يعانى من الاختلال بين مخرجات النظام التعليمى وبين احتياجات الانتاج « فاحتياجاتنا الى محو الاميه والى الفنيين والملاحظين والعمل المهـره يفوق احتياجاتنـا الى مزيـد من شهادات الدكتوراه (٨٨) ، وانطلاقا من توجيهات الرئيس مبارك فى كلمته أمام المؤتمر القومى للتعليم بأن اصلاح اى شىء فى المجتمع يبدأ بالتعليم ، واتساقا مع التوصيه الرابعه فى البند (أولا) بشأن الارتفاع بمستوى التعليم الفنى والعنايـه بالتخصصـات الفنيه والتكنولوجيـة المستحدثه مع الربط الوثيق بين التعليم الفنى وبين قطاعى الانتـــاج والخدمات والعمل على تغيير النظرة السائدة لدى بعض القطاعات نحو العمل والتخلص من ربط الاجر بالشهاده (٨٩) . فان الحاجه تبدو ماســـه وضروريه الى الاســـتفده من تجربـــة الصـــين فى الربط

---

(٨٧) انظر الفصـــل الخامس .

(٨٨) فرغلى جـاد احمد ، المدرسـة المنتجة ضرورة تنموية ، مرجع سـابق .

(٨٩) المجلس الاعلى للجامعات ، تقـرير المؤتمر القومى لتطوير التعليم وتوصياته القاهرة ، ١٤ ـ ١٦ يوليو ١٩٨٧ ، ص ٥.

بين التعليم والعمل المنتج لتحويل مدارسنا الى مدارس منتجه وذلك من خـــلال :

١ ـ خلق البيئه الملائمه للتنمية الاقتصادية السليمة وذلك من خلال خلق القدرة على التفكير الحر المتزن البعيد عن العاطفه الجارفه وتكوين الصفات الاقتصادية البناءة مثل حب العمل والتفانى فيه واحترام المواعيد والأدب فى معاملة الجماهير الى جانب الاجادة والدقه من خلال رفـع مستوى الاداء وتنمية المهارات ٠

٢ ـ اعداد الانسان لعصر سريع التغير ، قربت فيه المسافات وتحققت فيه امكانيات متزايده للاتصال والتواصل واختزل فيـه الجهد العضلى الانسانى الى أدنى مراتبه ليحل محله الاهتمام المكثف بالجهد العقلى فى أبرع مظاهره ٠

٣ ـ توسيع قاعدةالتعليم الثانوى بحيث يلبى حاجـات الطـاقات العاملة المتنوعة والعناية بالتعليم الفنى بما يحقق علاج الاختلال بين مخرجات النظام التعليمى وبين احتياجات الانتاج والتنميه ، وبمـــا يساعد على تغير النظرة الاجتماعية الاقل نحو هذا التعليم ٠

٤ ـ أن يلحق بكل مدرسة زراعيه مزرعه للتطبيقات والتدريب على أن تتاح الفرصة لطلاب التعليم الزراعى للاشتراك فى أعمال الحقل ضمن خطه الدراسة (شهران على الاقـل أثنـاء العـام الدراسى الى جانب التدريبات الصيفيه بالمزارع والحقول الارشاديه) ٠ وبذلك تخلق الفنيين المهره فى أعمال الزراعة الى جانب الانتاج الزراعى الذى يغطى جزءا من احتياجات السوق ويعتبر هدفا من أهداف هذا التعليم ، على أن يوضع الدخل لحساب كل مدرسة للصرف منه فى توسيع دائرة عمـل المدرسة وبعض الحوافز للطلاب والمشرفين ٠

٥ ـ أن يتم تدريب طلاب المدارس الصناعية فى المصانع والشركات والمؤسسات العامه خلال أشهر الدراسة وخلال شهور الاجازة الصيفيه تحت اشراف الاساتذه والخبراء ، على أن تتخذ التدابير مستقبلا لبناء مصانع ملحقه بالمدارس أو ان تدير المدارس بعضا من المصانع الحاليه كما يحدث فى بكين حيث يلحق بمعظم المدارس المتوسطة مصانع صغيره تديرها وكل مدرسة لها اتصال بعدة مصانع مدرجه بخطه الدولة .

٦ ـ أن يشارك طلاب المدارس الزراعية فى مواسم الحصاد ومقاومة الافات الزراعية والعمل فى الحقول الارشاديه ، على أن يتم تقويمهم خلال هذه الاعمال ولا مانع من أن يقوم طلاب السنوات النهائية بادارة المزارع واستزراع بعض المحاصيل دون تدخل من الأساتذة ثم تمنح لهم الدرجات قياسا على مستوى نجاحهم فى تلك الاعمال .

٧ ـ استغلال الورش والمعدات الموجوده بالمدارس الصناعية فى أعمال الصيانه والتشغيل والتصنيع للجمهور مقابل أجور تقل عن مثيلتها فى القطاع الخاص على أن يقوم الطلاب بتلك الاعمال تحت اشراف أساتذتهم كأعمال النجارة والأثاث وأعمال الخرسانه والأدوات الصحيه والكهرباء وغيرها مما يزيد دخول المدارس ، ومهارة وخبرات الطلاب .

٨ ـ ينظم التعليم الفنى المعارض الصناعية والزراعية فى المواسم المختلفه على أن يشترك الطلاب فى تخطيط وتنفيذ واعداد تلك المعارض اكتسابا لكثير من الفنون فى عمليات الانتاج والتسويق وأسلوب التعامل مع الجمهور والتعرف على الاذواق التى ترضى كل النوعيات .

٩ ـ لامانع من أن تنقل مسئوليات التعليم الزراعى بالكامل الى وزارة الزراعة التى تشرف عليه فنيا مع الاستعانه بخبرات التربية والتعليم فيما يتعلق بالنواحى التربوية . وبالمثل يمكن أن تنقل مسئوليات

التعليم الصناعى الى وزارة الصناعة وكذلك التعليم التجارى لوزارة التجارة ، وبذلك تخفف العبء عن كاهل وزارة التعليم وتضمن أن يكون الخريج بالمواصفات الفنيه المطلوبه وطبقا لاحتياجات سوق العمل .

(ج) بنيـــة التعـــليم

بالنظر الى هيكل وبنية التعليم فى الصين نجد أننا بحاجه الى ادخال بعض التعديلات فى سلمنا التعليمى على النحو التالى :

ـ كلمة «حضانه» تعنى فى الصينية ـ كما ذكرنا ـ معهد الائتمان على الطفل اى ايداع الطفل فى أيدى أمينه تتعهده بالرعاية والتنشئة السليمه ، وتنمى فيه مفهوم الحب بكل أبعاده (حب العمل ـ حب الوطن ـ حب الناس .. الخ) لذلك تضع الحكومة الصينية دور الحضانة ورياض الاطفال اما تحت اشراف الدولة اهباشر أو تحت اشراف المؤسسات الشعبيه والاقتصادية والاجتماعية وتعد القائمين عليها اعدادا تربويه مناسبا . وفى مصر نحن بحاجه ماسه الى تنظيم تلك المرحله التى لاتزال بعيدة كل البعد عن اهتمام الدولة والتى تتركها للجهود الاهلية والمبادرات الفرديه للافراد أو المؤسسات رغم حاجتنا الى التشكيل المناسب للطفل سلوكيا وخاصة فى تلك المرحلة لذلك يستلزم الامر :

ـ وضع تلك المرحلة ضمن السلم التعليمى على أن تشرف وزارة التربيه والتعليم على دور الحضانة ورياض الاطفال ولو فنيا وتضع الضوابط المناسبة لاختيار المشرفين والعاملين بها .

ـ وضع البرامج المناسبة لتشكيل سلوك الاطفال الذى يتفق وأهدافنا القومية وقيمنا الدينية والاجتماعية .

٣ ـ واذا كانت مرحلة الحضانة ورياض الاطفال فى الصين تشكل سلوكيات وقيم الاطفال ، فان المدرسة الابتدائيه الصينية تمثل خبرة

سعيدة فى حياة الطفل نظرا لبساطتها واعتمادها على الانشطة المختلفه لبناء القيم من خلال المشاركة فى العمل (تنظيف الحدائق والطرق – نظافة الاحياء .... الخ) ومن خلال الالتزام بالبنود الاخلاقيه العشره التى سبق الحديث عنه (٩٠) . لذلك يمكن اعادة النظر فى مرحلة التعليم الاساسى فى مصر على النحو التالى :

– نظرا لطول مدة الدراسة بمرحلة التعليم الاساسى (٩ سنوات) يمكن اختصارها الى ٨ سنوات وتقسيمها الى ثلاثه مستويات (ابتدائيه عادية ٣ سنوات – ابتدائيه متوسطة ٣ سنوات – ابتدائية راقيه ومدتها عامين) على أن تختلف الاهداف والبرامج فى كل مرحلة فتكون المدرسة الابتدائية العاديه امتدادا للحضانة ورياض الاطفال تعتمد على الانشطة المتنوعة ، وفى المدرسة الابتدائيه المتوسطة تزداد الجرعات الاكاديمية التى تتفق وقدرات الاطفال ، أما الابتدائية الراقيه فتهيء للمرحلة الثانويه .

– اعادة النظر فى مناهج المرحلة الابتدائيه الحاليه التى تعتمد على الاهتمام بكم المعلومات دون مراعاة الكيف ، لذلك يقتضى الأمر تخفيف تلك المناهج وتجويد أساليب التدريس والاهتمام بغرس القيم والسلوكيات السليمه ومشاركه الاطفال فى الانشطة المختلفة لخدمة البيئه والوطن كنظافة المدرسة والحى ، والمحافظة على الممتلكات والحدائق العامة وغرس قيم الانضباط وحب العمل واحترام المعلم واحترام المواعيد ، وغيرها .

– الاهتمام بالخبرة العملية والتطبيقية وخاصة فى المرحلة المتوسطة وتهيئه الاطفال للحياة الحرفيه والمهنيه باعتبار أن مرحلة التعليم الاساسى

---

(٩٠) انظر الفصل الخامس .

هى الحد الأدنى المتاح من التعليم الاجبارى ، ويقتضى ذلك الاهتمام بالمجالات المختلفه وتهيئه الظروف المناسبة للاستفاده منها .

٣ ـ تنويع وتطوير التعليم الثانوى بما يحقق :

ـ التحسين الميفى للمناهج وتطوير عناصر العملية التعليمية بما يجعل التعليم الثانوى أساسا للدراسات فى الجامعات والمعاهد العليا .

ـ التركيز على الأساليب التى تؤدى بالطالب الى القدرة على الخلق والابتكار والتجديد والتحليل وليس مجرد التلقين .

ـ التقريب بين التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى وذلك من خلال الاهتمام بالمجالات العملية والفنيه فى الثانوى العام ، ورفع مستوى المواد الثقافية فى التعليم الفنى وبحيث يصبح التعليم العام والفنى مؤهلا للتعليم العالى والعمل .

ـ اعادة النظر فى أسلوب التشعيب الحالى بالمرحلة الثانوية للحيلوله دون وضع التلاميذ فى قوالب موحده جامده ولاتاحة الفرصة للاستفادة من اختلاف الميول والمواهب والقدرات .

ـ وفى ضوء تجارب الدول المتقدمة التى أخذ بعضها بالفصل بين امتحانين للثانوية العامه على مستويين مختلفين أو أعطى بعضها للجامعة سلطة اجراء امتحانات للقبول او اضافة عاما للدراسة التمهيدية لبيان مدى صلاحية الطالب للاستمرار فى الدراسة بالجامعة والتى يحددها المجلس الاعلى للجامعات بحيث يقتصر القبول بالجامعة على من ادى بنجاح الامتحان فى المواد المؤهلة طبقا للمستوى الرفيع ، ولا يحول النجاح فى المواد المؤهله بالمستوى العادى دون حق التحاق الطلاب الناجحين بالجامعة اذا أدوا بنجاح خلال العام التالى الامتحان فى المواد المؤهله وفقا لمستواهم الرفيع .

ـ يتم تحديد مم وكيف المقبولين على أساس احتياجات خطة التنمية الشاملة من القوى العاملة فى المجالات المختلفة .

٤ ـ يمكن الاستفادة من تجربة الصين فى المدارس الفنية المهنية التى تقبل خريجى المدارس الثانوية الراقية أو من هم فى مستواهم ومدة الدراسة بها سنتان أو ثلاث سنوات ، يمكن الاستفادة من هذا النظم فى خلق المهنيين والفنيين الاقل من مستوى خريجى الجامعة والذين يعتمد اعدادهم على الممارسة والخبرات العمليه فيكونون على استعداد للنزول الى الحقول والمصانع ـ قضاء على نزعة التعالى التى نحسها من خريجى الجامعات وعدم خبرتهم بالمجالات التطبيقية وتلبية لحاجة التنمية .

٥ ـ ربط التعليم الجامعى بخطه التنمية الشاملة والخبرة العملية والتطبيقية كأن تنشىء الجامعات مصانع صغيره أو مزارع انتاجيه ، أو تقيم صلات ثابته مع المصانع أو المزارع خارج الجامعات باعتبارها مواقع للعمل والتدريب الى جانب فترات التدريب العمليه لطلاب كليات الزراعة والطب وآطب البيطرى والتربية والعلوم ، الخ .

(د) تمويل وادارة التعليم

ولما كان التعليم جزء من العملية الانتاجية فى المجتمع وليس انفاقا استهلاكيا ، والانسان هو المحرك الاول للانتاج ، ولن نستطيع أن نتركه دون تعليم ، لذلك فان التعليم واجب كالخدمة العسكرية وليس مجرد حق فقط لأن الذى يدير الانتاج بشر وانتاجية هؤلاء البشر محكومة بمدى ما يدركونه من معارف وما يتقنونه من مهارات والمقياس الحقيقى للتنميه هو نسبة الارتفاع السنويه لمعدل انتاجية العامل . والتعليم الاساسى واجب لأنه الزامى بنص دستورنا وهو بوتقه الوحدة الوطنيه ،

ولابد له من تكوين مشترك يضمن وجود اللغه المشتركة والحد الادنى من القيم المشتركه لجميع المصريين ، كما أن التعليم الأساسى وظيفة من وظائف الدولة الاساسية ، فلابد أن يكون ذلك التعليم مجانيا ولابد على الدوة أن تنفق عليه من مواردها عن طريق الضرائب .

وبما أن التعليم من وظائف الدولة التى لا يمكن أن تتخلى عنها ، فالصناعة تحتاج الى عمال مهرة متعلمين ، كما تحتاج الى فنيين مهرة فى كل مواقع الانتاج فمن واجبها أن تدفع الافراد الى التعليم وتلزمهم بالتعليم فكيف تلزمهم ثم لا نعلمهم بالمجان .

لذلك كله واستفادة من تجربة الصين فى هذا المجال نؤكد على :

١ ـ التمسك بمبدأ مجانية التعليم واغلاق ملف الحديث فيها الى مناقشة قضية تمويل التعليم والتى ينبغى فصلها تماما عن قضية المجانية وأن التمويل لايكون على الحساب المجانيه .

٢ ـ التوسع الكيفى للتعليم لابد أن يصاحب التوسع الكمى لذلك ظهرت الحاجه الى الاعتمادات المالية ، ولما ظهر الكثير من القصـــور فى الوفاء بحاجة التعليم ، فقد أصبحت الحاجة الى المبانى المدرســـية تصل الى ٩٨٠ مدرسة سنويا حتى عام ٢٠٠٠ ، ولا تستطيع الحكومـة بمفردها أن تفى بجميع حاجات التعليم على هذا النحو لذلك ظهرت الحاجة الى التوسع فى مصادر تمويل التعليم مع عدم المساس بمبـــدأ المجانية . ولذلك يمكن تنويع مصادر التمويل كما يلى : (٩١)

ـ اعتبار الضرائب الوسيلة الأساسية التى تغطى بها الدولة نفقات التعليم .

---

(٩١) وزارة التعليم ، ندوة مشـــكلات مصر ودور التعليم فى حلها . القاهرة المركز القومى للبحوث التربوية ، يونيه ١٩٨٧ ، ص ٥

ـ ضرورة مساهمة الجهات المستفيده من التعليم فى تمويله بصفة انعكاسا على انتاجها ٠

ـ تشجيع الجهود الذاتيه من تبرعات وهبات ماليه وعينيه ٠

ـ ترشيد الانفاق على التعليم فى مختلف صوره ٠

ـ تحميل المنعلم بالمجان قدرا من المسئولية اذا أساء استخدامها ٠

٣ ـ اتسمت الادارة التعليمية فى مصر منذ القرن التاسع عشر بالطابع المركزى وأصبح من الضرورى الاتجاه نحو تطبيق اللامركزية ، فأصدر على مبارك ١٨٦٨ لائحته التى استهدفت التخفيف من وطأة المركزية وحدتها ثم أصدر « دوربك » المفتش العام فى عهد رياض باشا مشروعه أيضا فى سنة ١٨٧٤ ضد المركزية كما كان للحركات القومية التى بدأها مصطفى كامل أثرها فى التخفيف من حدة المركزية وسمح لمجلس المديريات ١٩٠٩ بالاشراف الاقليمى على بعض مراحل التعليم ، وفى ١٩٣٤ تركزت كل السلطات المتعلقه بالتعليم فى يد وزارة التربيه والتعليم التى قال عنها أحمد نجيب الهلالى فى تقريره المشهور « أنها أساس العلة لأنها الغت شخصية المدرسة الغاء تاما » (٩٢) ٠

وعلى الرغم من صدور قرارات تقسيم البلاد الى مناطق تعليمية منذ ١٩٣٩ وصدور قوانين الادارة المحليه الا أن الوزارة ظلت تتبع سياسة تتسم بالتردد فهى أحيانا تمنح المديريات بعض السلطات واحيانا اخرى تمنع هذا وظلت تستأثر بعديد من السلطات والاختصاصات ٠ لذلك يستلزم الامر اعادة النظر فى نمط الادارة التعليمية الحالى ونقل

---

(٩٢) فرغلى جاد احمد ، اقطاعية السلطة التعليمية الى منى ؟ جريدة الجمهورية القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٥ ٠

اختصاصات الوزارة الى المديريات والادارات التعليمية على ان يبقى دور الوزارة قاصرا على وضع الأطار العام للسياسة التعليمية ووضع الأهداف التعليمية ومتابعة التنفيذ وذلك لأسباب عديدة منها : (٩٣)

* اذا كان لكل مديرية ظروفها أو مشكلاتها الخاصة التى تميزها عن غيرها ، فان بقاء سلطة اتخاذ القرار فى يد جهة واحدة فى ألغى شخصية المديريات التى غلت يدها فى اتخاذ القرارات المناسبه لطبيعة وظروف بيئتها .

* واذا كان قد صحب الاتجاه الوطنى من أجل التحرر السياسى ثم تثبيت الاستقلال اتجاه نحو لا مركزية الادارة ، فان الاتجاه نحو ديمقراطية الادارة بالنسبة للتربية والتعليم جاء فى صورة تفويض للسلطه من الادارة المركزية الى المستويات التحتيه وعلى الرغم من هذا التفويض ، فان الادارة المركزية استبقت لنفسها فى اغلب الاحيان المسئولية ومن ثم ظهر عدم التوازن بين السلطة والمسئولية وضعف هذه السلطات المحلية .

* زيادة أعباء الوزارة وضخامة مسئولياتها ، فيوجد الآن ما يقرب من ١٣ مليون طالب وطالبه بالتعليم فى جميع مراحله ، واكثر من نصف مليون معلم فى التعليم ما قبل الجامعى بخلاف هيئات التدريس بالجمعات ، وكل هذا يستلزم جهودا كبيرة فى التخطيط والتنفيذ والمتابعه والتقويم .

* تطوير التعليم بالصورة المطلوبة لا يتحقق مالم تنقل السلطات الادارية والمالية بالكامل للمديريات التعليمية كما أصبحت المهام الفنية فى التدريس ضمن أطار مسئوليات سلطات المقاطعات فى الصين .

---

(٩٣) نفس المرجع .

وبعد .. فان هـــذه الدروس المستفاده من التجربه الصينية فى التنمية التربوية ليست الامجرد علامات على الطريق ، ولابد من الجمع بين الأصالة والمعاصرة للوصول الى صياغه جديدة أو شكل جديد لنظام التعليم الذى يحقق أهدافنا المنشودة ، ويلحق بنا الى مستوى الدول المتقدمة .